

ملتزمون بإطار التعاون والأولويات مع المجلس

الجار الله: الحكومة بصدد دراسة حلول وخيارات للتغلب على أزمة السيولة



وزير المالية فهد عبدالعزيز الجارالله

ما ذكر في الإعلام من أن أولويات الوزارة هي قانون الدين العام والضريبة "غير دقيق"

قانون الدين العام مرسل إلى المجلس منذ 2017

كل الخيارات والتصورات التمويلية البديلة تحتاج توافقاً حكومياً نيابياً ونقاشها فنيا وليس سياسياً

هناك الكثير من الحلول التي تعزز الإيرادات غير النفطية دون التأثير على الحالة المعيشية للمواطن

القومي والنتائج المحلي ومعدلات النمو المستهدفة للاقتصاد مما يعزز التصنيف الائتماني للدولة. كما أن وزارة المالية تعمل على إيجاد وسائل تعزز من الإيرادات غير النفطية ليس من ضمنها ضريبة القيمة المضافة وضريبة القيمة المضافة وهناك الكثير من الحلول التي تعزز الإيرادات غير النفطية دون التأثير على الحالة المعيشية للمواطن.

التمويلية البديلة سوف تعرض على اللجان الفنية في مجلس الوزراء ومجلس الأمة للتباحث والنقاش واختيار الأفضل. وقد أكد الوزير الجارالله بأن هذه القوانين تحتاج توافقاً حكومياً نيابياً ونقاشها فني وليس سياسياً. كما تهدف هذه التصورات قيد الدراسة إلى إرسال رسائل إيجابية تعكس قوة وحيوية الاقتصاد وتعزز النظرة للاقتصاد الوطني من ناحية ورفع ناتج الدخل

عملها الذي عرضته في جلسة خاصة لهذا الشأن مبيناً أن قانون الدين العام مرسل إلى المجلس منذ العام 2017 ويعتبر من أحد الخيارات وليس الخيار الوحيد ونقوم حالياً بإعداد تصورات فنية تعالج المشكلة أن وقعت دون الاستعجال بخيار قانون الدين العام. كما أفاد الوزير بأن الحكومة ملتزمة بإطار التعاون والأولويات مع المجلس مؤكداً على أن كل الخيارات والتصورات

صرح وزير المالية فهد عبدالعزيز الجارالله بأن الوزارة بصدد دراسة حلول وخيارات للتغلب على أزمة السيولة التي قد تواجه الحكومة من خلال طرح حلول استباقية لتجنب وقوع أي خلل في التدفقات النقدية. وذكر وزير المالية بأن ما ذكر في الإعلام من أن أولويات الحكومة هي قانون الدين العام والضريبة غير دقيق مشيراً إلى أن الأولويات الحكومية المذكورة في برنامج

بدعم ارتفاع 8 قطاعات

مؤشرات البورصة تعاود الصعود بعد طول انتظار



جلسة خضراء للبورصة

الفيلكاوي:

أغلب بورصات

الخليج في مرحلة

تجميع وضغط

متعمد من قبل

بعض المحافظ

الاحتياطي الفيدرالي

الأمريكي.

وأشار إلى أنه على الرغم من تراجع معدلات التضخم بعد بلوغها الذروة إلا أن التوقعات بأن يبقى الاحتياطي الفيدرالي على تشدده حيال أسعار الفائدة للوصول إلى مستوى تضخم عند 2 % وأن يبادر بخفض الفائدة في النصف الأول من العام القادم.

ولفت إلى أنه مع ارتفاع أسعار النفط والتوقعات ببقائها عند مستويات مرتفعة مع التزام دول الأوبك+ بخفض الإنتاج المتفق عليه إضافة إلى تجديد خفض الطوعي من قبل السعودية وروسيا حتى نهاية العام 2023، إضافة إلى معدلات التضخم المسيطر عليها نسبياً والانتخابات الأولية المتوقعة وسوق المشاريع الواعد واستمرار وتيرة تعافي أرباح القطاعات الرئيسية بالأسواق والتوقعات بدء البنوك المركزية تخفيض أسعار الفائدة في العام المقبل، فإن التوقعات بأن تكون تلك العوامل داعمة لعودة صعود أسواق المنطقة بالفترة القادمة وبقوة.

يشار إلى أن أسعار النفط العالمية سجلت في تسوية تعاملات أمس الأول الثلاثاء أعلى مستوياتها خلال أكثر من عام مدعوماً من إعلان السعودية وروسيا عن تمديد تخفيضات الإمدادات في الأسواق العالمية.

الكبرى وخصوصاً بالسعودية والتي تمتلئ بالاستحواذ والتوسعات. مرحلة تجميع من جانبه، أكد إبراهيم الفيلكاوي المستشار الفني بأسواق المال، أن مؤشرات أغلب بورصات الخليج في مرحلة تجميع وضغط متعمد من قبل بعض المحافظ على أسعار الأسهم الكبرى التي أعلنت عن نتائج أعمال نصفية قوية.

ولفت إلى أن صعود أسعار النفط وتزايد التوقعات بشأن ارتفاع الطلب على الخام من أكبر دولة وهي الصين، والتمزام تحالف أوبك بلس سيدفع أسواق المال وفي مقدمتها السعودية ويتبعها قطر والكويت ثم الإمارات إلى الارتفاع بداية من الأسبوع القادم.

عوامل داعمة وأوضح نائب رئيس قسم البحوث في شركة كامكو إنفست رائد دباب أن الحذر سيطر في الفترة الماضية على معنويات المستثمرين بأسواق المنطقة في ظل المخاوف المتعلقة بآفاق النمو العالمي والبيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تزامناً مع حالة عدم اليقين حيال سياسة التشديد النقدي في الفترة القادمة من قبل

"تاسي" رابع خسائره اليومية على التوالي، وهبطت البورصة القطرية للجلسة الخامسة على التوالي. وفي الإمارات، تراجع مؤشر فوتسي أبوظبي لأدنى مستوى في 6 أسابيع، كما سجل مؤشر سوق دبي ثاني خسائره اليومية على التوالي ليأتي ذلك بالتمزامن مع هبوط أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية بسبب التصريحات الخاصة بزيادة أسعار الفائدة لو بشكل مؤقت إلى نهاية العام الجاري. حالة سلبية "مؤقتة" بدورها، أكدت مديرة التداول في شركة "عربية أون لاين" للتداول الأوراق المالية، منى مصطفى، أن أداء البورصات العالمية ما زال يُلقي بظلاله على أداء بورصات الخليج والتي تتبعها منذ فترة لا سيما الأمريكية التي تلونت باللون الأحمر مؤقتاً بالأمس بسبب سيطرة المشاعر السلبية تجاه تداولات سبتمبر، الذي يأتي سلبياً على المستوى التاريخي.

وأضافت أن زيادة الضغوط التضخمية أعادت المخاوف بشأن أسعار الفائدة من جديد، وتوقعت ألا يستمر هذا الأداء السلبي بأسواق المنطقة بداية من الأسبوع المقبل لا سيما في ظل عودة المحفزات بشأن أخبار الشركات

ودعم الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بنحو 0.89 %، فيما تراجعت 4 قطاعات على رأسها التامين بواقع 1.74 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 59 سهما على رأسها "ورقية" بواقع 14.59 %، بينما تراجع 39 سهما على رأسها "حيات كوم" بنحو 17.53 %، فيما استقر سعر 20 سهما.

وتصدر سهم "إيفا" المنخفض 0.51 % نشاط الكميات بنحو 5.07 مليون سهم، بينما جاء "بيتك" على رأس السيولة بقيمة 5.19 مليون دينار، بارتفاع 1.50 % مع إعلانه تثبيت تقييماته الائتمانية من قبل وكالة فيتش.

الأسواق الخليجية وحدد محللون موعد الارتداد الإيجابي المرتقب بأسواق الأسهم الخليجية ومن ثم عودتها للصعود بعد سيطرة اللون الأحمر عليها منذ بداية الأسبوع الجاري، رغم ارتفاع أسعار النفط وسط سعي دول "أوبك+" المضني دعماً في تخفيض إنتاج الخام. وبحسب إحصائية، فإن أغلب أسواق المنطقة أنهت تعاملات أمس الأول الثلاثاء، بالمنطقة الحمراء؛ حيث سجل مؤشر السوق السعودي

وأغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويت تعاملات أمس الخميس على ارتفاع جماعي: بدعم 8 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 37ر34 نقطة ليبلغ مستوى 6967ر48 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر50 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 56ر29 نقطة ليلج مستوى 5701ر83 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر52 في المئة من خلال تداول 93ر3 مليون سهم عبر 4407 صفقات نقدية بقيمة 14ر3 مليون دينار (نحو 43ر6 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 17ر37 نقطة ليلج مستوى 7638ر56 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر49 في المئة من خلال تداول 67ر2 مليون سهم عبر 5615 صفقة بقيمة 22ر9 مليون دينار (نحو 69ر8 مليون دولار)، في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 16ر55 نقطة ليلج مستوى 5661ر64 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر98 في المئة من خلال تداول 70ر7 مليون سهم عبر 3256 صفقة نقدية بقيمة 13ر2 مليون دينار (نحو 40ر2 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول بعامات أمس 37.33 مليون دينار، وزعت على 160.60 مليون سهم، بتنفيذ 10.02 ألف صفقة.

«كاييتال إنتاجنس» تؤكد تصنيف

سندات «صناعات»

إلى السماح بتخفيضات إجمالي الدين، تظهر توقعات الإدارة انخفاضاً إجمالياً كبيراً في مستويات الديون طول الفترة من 2023 إلى 2027.

وكانت الوكالة قد أكدت في 10 أغسطس/ آب السابق، تصنيف "BBB-«للسندات غير المضمونة المقترحة والتي تبلغ قيمتها 40 مليون دينار كويتي المصدرة من قبل مجموعة "صناعات، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

يُشار إلى أن أرباح الشركة تراجعت في النصف الأول من العام الحالي بنحو 57% عند 13.49 مليون دينار، مقارنة بـ31.23 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من العام السابق.

محركات التصنيف الحاسمة، كما تدعم الربحية في الشركات التابعة والزميلة التصنيف والنمو المطرد في توزيعات الأرباح المدفوعة من الشركة الأم. يتزامن ذلك مع الطبيعة المتنوعة والجودة العالية لقاعدة الأصول، وتدفعات الأرباح على الرغم من أن نسبة رهن الأصول كبيرة، وأن النسب المتعلقة بالديون خاصة عند حسابها باستخدام رقم صافي الدين قد تحسنت بعد إصدار حق الاكتتاب في إبريل 2022.

وتكررت الوكالة أن المستوى المرتفع للدين لا يزال قيداً على التصنيف، علماً بأن عمليات بيع الأصول الجارية والمخطط لها في المستقبل

أكدت وكالة كاييتال إنتالجنس تصنيف السندات غير المضمونة البالغ قيمتها 30 مليون دينار لشركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة عند "BBB-«، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وحسب بيان للبورصة، أمس الأربعاء، فإن تصنيف الإصدار يتماشى مع تقييم القوة المالية للمصدر، ويوازن السلبيات مثل تقلب الأرباح والمسنوى المرتفع للديون الإجمالية مع قدرة الإدارة الواضحة على إدارة هذا التقلب، رغم إظهار انخفاض في الأرباح بفترات معينة. وتابع البيان أن السيولة الفعلية واستمرار الوصول السهل إلى أسواق رأس المال من

مؤشر أسعار المنتجين يتراجع

محلياً 29 في المئة

سعرها بـ27.63 %، واستخراج الغاز الطبيعي المنخفضة بـ21.94 %.

والتي جانب ذلك تراجع سعر الصناعات التحويلية بواقع 31.40 %، لانخفاض سعر 4 مجموعات على رأسها تكرير النفط بـ39.36 %، بينما استقر سعر إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء.

نقطة في المائل عام 2022، بحسب النشرة الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية الصادرة أس الأربعاء. وساهم في تراجع الأسعار، هبوط أسعار الصناعات الاستخراجية بـ27.60 %، خاصة بصناعة استخراج النفط المتراجع

تراجع الرقم القياسي لأسعار المنتجين في الكويت خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 28.95 % سنوياً، لهبوط أسعار مجموعتي الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية. سجل المؤشر في الربع الثاني من عام 2023 نحو 106 نقاط، مقابل 149.20

«المباني» تبرم اتفاقية صانع سوق

مع «ثروة للاستثمار»

مُدرجة أو أكثر طبقاً للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المعتمدة منها. يُذكر أن "المباني" حققت في النصف الأول من عام 2023 ربحاً بـ31.74 مليون دينار، مقابل مستواه في السنة أشهر الأولى من العام السابق البالغ 29.76 مليون دينار، بنمو 6.68 %.

وكانت بورصة الكويت قد أعلنت بالأمس موافقتها لتسجيل شركة المركز المالي الكويتي كصانع سوق على أسهم "المباني" اعتباراً من اليوم. ويُعرف صانع السوق في بورصة الكويت بأنه الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية

أبرمت شركة المباني اتفاقية صانع سوق مع شركة ثروة للاستثمار، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء. وفي بيان منفصل، أعلنت البورصة موافقتها على تسجيل شركة ثروة للاستثمار كصانع سوق على أسهم شركة المباني اعتباراً من اليوم الخميس.